تقرير الحوكمة السنوي عام 2020

المحتويات

مقدمة 3
ميثاق الحوكمة في بنك التنمية الصناعية 4
تشكيل مجلس الإدارة 4
الإلتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري 4
مجلس الإدارة 5
تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك 11
الإدارة العليا و الهيكل التنظيمي 13
الإفصاح و الشفافيه 14
نهاية التقرير 15

مقدمة

شـــهد عام 2020 ، ظروفاً إســـتثنائية بســـبب تداعيات فيروس كورونا و بناءً على ذلك تم خلال هذا العام إصدار العديد من القرارات من البنك المركزى المصرى ، و التي أستهدفت بدورها على أداء العمل المصرفى بشكل عام . أدت تلك الظروف إلى وضع و تطوير العديد من الإجراءات و وضع خطط لإستمرارية الأعمال و تطوير خطة الطوارئ ، كما عززت تداعيات فيروس كورونا ثقافة الحوكمة الإلكترونية كإجراء إحترازي و ذلك وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري والتى وردت بصورة دورية خلال عام 2020.

و في عـام 2020، تـم إصـدار قـانون البنـك المركـزي و الجهـاز المصرـفي رقـم 194 لسـنة 2020 و الـذي وضـع إطـار للحوكمـة داخـل البنـوك المصرية تماشـيا مـع تعليمـات الحوكمـة الصـادرة عـن البنـك المركـزي عـام 2011 مـع وجـود بعـض التعـديلات في بعـض النقـاط .ويهـدف القـانون إلى رفـع كفـاءة الجهـاز المصرـفي و تحديثـه و دعـم القـدرة التنافسـية للبنـوك و يسـتهدف القـانون أيضـا تطـوير الحوكمـة بـالبنوك و يكـرس قواعـد المنافسـة العادلـة و منـع ممارسـات الإحتكـار و حمايـة حقـوق العملاء بالجهاز المصرفي مما يدعم ثقافة الحوكمة بالبنوك .

تضمن القانون نظاما لحوكمة البنوك يضمن فاعلية و جودة الحوكمة و نظام الرقابة الداخلية بما يدعم كفاءة مجالس إدارة البنوك في الإشراف على أعمال الإدارة التنفيذية ، و ضـمان جدارة المسـئولين الرئيسـين بها و العمل على منع تعارض المصالح و تنظيم آلية مراجعة حساباتها ، و تطوير أداء البنوك.

و في ظـل هـذه الظـروف، يلـتزم بنـك التنميـة الصـناعية بتطبيـق تعليمـات الحوكمـة الصـادرة عـن البنـك المركـزي و أيضـا تطبيـق التعليمـات الدوريـة و يتبـع كافـة الإجـراءات الإحترازيـة بسـبب تـداعيات فـيروس كورونـا و ذلـك حفاظـا عـلى حقـوق أصـحاب المصـالح بمصرـفنا و تطبيقـا لأفضـل الممارسـات الدولية للحوكمة بالبنوك.

و إلتزامـا مـن مصرـفنا بتعليمـات الحوكمـة الصـادرة عـن البنـك المركـزي و تماشـيا مـع أفضـل الممارسـات في تطبيـق مبـادئ الحوكمـة ، يـتم إعـداد تقريـر الحوكمـة السـنوي لهـذا العـام بهـدف الإلـتزام بمبـدأ الإفصاح و الشفافيه كما يعكس موقف بنك التنمية الصناعية من الإلتزام بتعليمات الحوكمة .

ميثاق الحوكمة في بنك التنمية الصناعية

قام بنك التنمية الصناعية بتحديث بعض المعايير و تطبيق بعض المتطلبات الخاصة بحوكمة البنوك و الصادرة عن البنك المركزي عام 2011 و تم تطبيق تلك المتطلبات بالكامل مع نهاية عام 2020 ، و تم إعتماد نموذج تقييم الأداء لأعضاء مجلس الإدارة و إستيفاء نموذج الإفصاح لمراقبي الحسابات.

تشكيل مجلس الإدارة

جرى تعديل على تشكيل مجلس الإدارة في 25 سبتمبر 2020 بقرار من السيد رئيس الوزراء و ذلك بسبب إنتهاء فترة تولي المجلس السابق ، و تم إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و إعتمادها خلال الربع الأول من عام 2021 مع الإلتزام بتعليمات الحوكمة في أن يكون رؤوساء اللجان من الأعضاء غير التنفيذين.

الإلتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري

يلتزم بنك التنمية الصناعية بتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري و أيضا التعليمات الرقابية الدورية بخصوص تطبيق الحوكمة ، أما فيما يخص تولي رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي يعود ذلك للأسباب التالية :

(1) وفقا لتعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي في أغسطس 2011، تم إجازة تولي رئيس مجلس إدارة البنك منصب المسئول التنفيذي الرئيسي.

(2) بنك التنمية الصناعية غير مدرج ببورصة الأوراق المالية ، و يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة بقرار من رئيس مجلس الوزراء، أي أنه لاوجود لتعارض في المصالح عند تولي رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي ، كما أن للبنك جمعية عامة و تتولى الجمعية العامة للبنك بصفة خاصة مايلي:

- إقرار القوائم المالية و توزيع الأرباح.
- تعديل النظام الأساسي
- تقرير إندماج البنك أو تقسيمه ، و لا يكون القرار الصادر نافذا إلا بعد موافقة مجلس الوزراء.
- إعتماد الموازنة التقديرية.

(3) يتبع بنك التنمية الصناعية تعليمات الحوكمة حيث أن أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين مما يقلل ذلك من إحتمالات تركز السلطة و هيمنة شخص أو أكثر دون باقي الأعضاء على عملية إتخاذ القرار كما تم تطبيق التعليمات بشأن تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و التي يرأسها و تتشكل أغلب أعضاءها من أعضاء غير تنفيذين و ترفع توصياتها إلى مجلس إدارة البنك .

مجلس الإدارة

(1) تشكيل مجلس الإدارة

- صدر قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم 1933 لسنة 2020 بتاريخ 24 سبتمبر 2020 بتعيين ممثلين للدولة في مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية إعتبارا من 25 سبتمبر 2020 و لمدة ثلاث سنوات و ذلك على النحو التالي:

الإسم	المهام	تاريخ بدء العضوية	الصفة
السيدة/ غادة حسين محمد البيلي	رئيس مجلس الإدارة	2020/9/25	عضو تنفيذي
السيد/ حمدي محمد إسماعيل عزام	عضو مجلس إدارة نائب رئيس مجلس الإدارة عضو لجنة المخاطر	2011/9/25 2016/12/8	عضو تنفيذي
السيد/ عبد الحليم محمد إبراهيم عمر	عضو مجلس إدارة رئيس لجنة المراجعة عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الحوكمة و الترشيحات عضو لجنة المرتبات و المكافآت	2019/5/19	عضو غير تنفيذي
السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى	عضو مجلس إدارة رئيس لجنة المرتبات و المكافآت عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الحوكمة و الترشيحات عضو لجنة المراجعة	2016/12/20	عضو غير تنفيذي
السيد/ على محمود محمد شلبى	عضو مجلس إدارة رئيس لجنة المخاطر رئيس لجنة الحوكمة و الترشيحات عضو لجنة المرتبات و المكافآت عضو لجنة المراجعة	2020/9/25	عضو غير تنفيذي

- في إطار تنظيم الأمور التي تتعلق بمجلس الإدارة و المهام و الإلتزامات التي توكل إليه، إعتبر النظام الأساسي للبنك مجلس الإدارة السلطة التي تتمتع بجميع الصلاحيات اللازمة للقيام بأعمال البنك.
- خلال عام 2020، تم إعادة تشكيل مجلس الإدارة وذلك بسبب إنتهاء فترة تولي المجلس السابق.
- يتألف مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية من عضوين تنفيذيين و ثلاث أعضاء غير تنفيذيين ، كما يتبنى بنك التنمية الصناعية سياسة متماشية مع أفضل الممارسات الدولية للحوكمة و منبثقة عن التشريعات المعمول بها في مصر في هذا الجانب .

(2) رئيس مجلس الإدارة

من مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة قيادة بنك التنمية الصناعية لتحقيق أهدافه الإستراتيجية والعائد المناسب للمساهمين، كما ويتولى قيادة المجلس والإشراف على دوره بشكل كامل واعتماد جداول أعمال اجتماعات المجلس هذا بالإضافة إلى مناقشة أعضاء المجلس بالتوصيات والتحسينات والمبادرات الإستراتيجية والموازنات التقديرية والفرص الإستثمارية المتاحة والتأكد من قيام المجلس بالمهام المنوطة به، إضافة إلى مناقشة أمور البنك العامة بشكل دوري مع أعضاء المجلس والتحقق من وجود آلية لتقييم مستوى أداء الأعضاء بالإضافة إلى التواصل مع المساهمين. ولرئيس المجلس أن يوكل بعض مهامه إلى الأعضاء أو اللجان حسب ما يراه مناسبًا. كما يقوم أيضا بمراقبة مستوى أداء البنك بشكل عام دوريا من خلال تقارير اللجان المرفوعة له .

من مهام رئيس مجلس الإدارة ما يلي:

- الإ شراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية.
- تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.
- إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء و أنشطة البنك المختلفة.
- الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقا للأهداف وإستراتيجية بنك التنمية الصناعية.
- التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة لكي يتمكن من إتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.
- التوقيع /التصديق على المراسلات والتقارير والعقود وغيرها من الوثائق نيابة عن بنك التنمية الصناعية
- الإشراف على تنفيذ المبادرات االإستراتيجية والإستثمارات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.

(3) مسئوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة المسئولية العامة عن التوجيه و الإشراف و الرقابة في بنك التنمية الصناعية و تشمل مسؤوليات المجلس على وجه الخصوص مايلي:

- المسؤليات المكلف بها المجلس بموجب النظام الأساسي
- الإشراف على الأداء العام لكافة أعمال البنك.
- إعتماد التوجيهات الإستراتيجية و الأهداف الرئيسية للبنك و الإشراف على تنفيذها و التأكد من نشرها بين العاملين بالبنك.
- إعتماد الهيكل التنظيمي و تحديد هيكل الصلاحيات و المسئوليات بالبنك.
- إختيار و الموافقة على كبار التنفيذين من أعضاء الإدارة العليا بالبنك و الإشراف عليهم.
- الإجتماع دورياً بالإدارة العليا و إدارة المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة و مناقشة السياسات المعمول بها.
- الرقابة و الإشراف على أعمال البنك مع مراعاة ألا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من إختصاص الإدارة العليا.
- رقابة و إدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك و أعضاء مجلس الإدارة و المساهمين.
- إعتماد سياسات الإفصاح و مراجعتها دورياً و الإشراف على تنفيذها في إطار أحكام القانون و المعايير الدولية.
- التقييم السنوى لكفاءة و فاعلية سياسات و ممارسات الحوكمة و الرقابة الداخلية بالبنك.
- نشر ثقافة الحوكمة بالبنك من خلال الإدارة العليا و تشجيع جميع العاملين على تطبيق ممارسات الحوكمة.
- الإدراك و الفهم الواعي للبيئة الرقابية و القانونية التي تحيط بالبنك مع الإلتزام بالقوانين و اللوائح و الضوابط الرقابية و ضرورة إستمرار الحوار بين أعضاء المجلس و الجهات الرقابية داخل البنك بما يحقق التفاهم المتبادل لوجهات النظر للوصول لأفضل القرارات بهدف تحقيق السلامة المالية للبنك .
- تخصيص الوقت الملائم و الجهود المناسبة من كل الأعضاء لحسن إنجاز المجلس لمهامه.

- الموافقة و التصديق على الإستراتيجيات و السياسات الخاصة بإدارة البنك على سبيل المثال سياسات المخاطر و مراجعتها دورياً و إعادة تقييمها، و كذلك الفهم الواعي للمخاطر التي يتعرض لها البنك و وضع حدود مقبولة لها و التأكد من إتخاذ الإدارة الخطوات اللازمة لتعريف و قياس و متابعة و مراقبة المخاطر وفقاً للسياسات و الإستراتيجيات الموضوعة .
- إعتماد المجلس للسياسات الخاصة بأسس إدارة تكنولوجيا المعلومات و مراجعتها دورياً و بالتحديد فيما يتعلق بتأمين سلامة و سرية المعلومات بالبنك.
- إعتماد السياسات الخاصة بالمرتبات و المكافآت و مراجعتها و إعادة تقييمها دورياً بما يتسق مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك.
- الإجتماع بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ثمان مرات خلال العام ، و ذلك بناء على دعوة رئيس المجلس ، أو كلما رأى رئيس المجلس مبرراً لذلك .

(4) نائب رئيس مجلس الإدارة

من مهامه نائب رئيس مجلس الأدارة العمل بشكل وثيق مع رئيس المجلس في وضع وتنفيذ إستراتيجية و أهداف البنك وكذلك القيام بالمهام المنوط بها طبقا للهيكل الموضوع و المعتمد ، وفى حالة غياب رئيس مجلس الإدارة يقوم نائب رئيس مجلس الإدارة بدور منصب رئيس المجلس و ذلك بناء على تفويض كتابى محدد المهام و المدة موضوع من قبل رئيس مجلس الأدارة .

(5) أمين سر المجلس

يتولى أمانة سر المجلس الأستاذ/ فتحي عبد الله منذ عام 2017 ، يضمن أمين سر المجلس تدفق المعلومات و يحقق التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة ، كما يتولى مسئولية التنسيق مع إدارة الإلتزام و الحوكمة في كافة الأمور المتعلقة بالحوكمة و تقديم المساعدة لها و لجميع الأعضاء في أداء مهامهم.

تشمل الواجبات و المهام الرئيسية المسندة إلى أمين سر المجلس على مايلي:

- الإعداد لإجتماعات المجلس و الموضوعات التي تطرح في الجلسة (الأجندة) و تحضير المعلومات و التفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات و إرسالها إلى أعضاء المجلس في وقت كافي قبل الإجتماع.
- متابعة تنفيذ قرارات المجلس في إطار الآلية الموضوعة لذلك.
- حفظ و توثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس و الموضوعات المعروضة عليه ، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في وقت مناسب.
- التنسيق مع مدير إدارة الإلتزام و كذلك كافة إدارات البنك لعرض نتائج أعمالها على المجلس.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الإتصال الفعال بين تلك اللجان و مجلس الإدارة.
- التنسيق مع لجنة الحوكمة و الترشيحات في إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس في عملية تقييم الأعضاء و اللجان.
- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على علم بأهم ما قد يستحدث من مسئوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في عمليات و أنشطة البنك أو في الإطار القانوني الخاضع له، و ذلك في حدود مسئولياته و دون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
- تسجيل الحضور في الإجتماعات و ذكر ما إذا كان الحضور فعليا، أو من خلال الإتصال الهاتفي، أو الإتصال عبر الفيديو.
- في حالة مشاركة أحد أعضاء مجلس الإدارة في الإجتماع عبر الهاتف أو الفيديو، يتعين عليه التأكيد في بداية الإجتماع على إستلامه كافة المستندات و جدول أعمال الإجتماع و إعداد الرابط اللألكترونى للعضو من قبل قطاع تكنولوجيا المعومات.
- إعداد محاضر الإجتماعات و توقيعها و إرسال نسخة منها لأعضاء مجلس الإدارة لإعتمادها- سواء الحاضرين فعليا أو المشاركين عبر وسائل الإتصال، ، و في حالة وجود أية تعليقات أو تعديلات من قبل أي من الأعضاء، يقوم أمين سر المجلس بتعديل المحضر و تقديمه في صيغته النهائية إلى الجلسة التالية لإعتماده من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

(6) إجتماعات مجلس الإدارة

- تم الإلتزام بقرار البنك المركزي كإجراء إحترازي لمواجهة فيروس كورونا المصدر بتاريخ 17 مارس 2020 بشأن عدم التقيد بالحد الاقصى لعدد مرات مشاركة عضو مجلس الإدارة الواحد عبر الفيديو أو الهاتف وعدم إشتراط حضور أغلبية أعضاء مجلس الادارة حضوراً فعلياً .
- يلتزم بنك التنمية الصناعية بتعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ 25 أكتوبر 2020 بضرورة إحاطة مجلس الإدارة بكافة التعليمات و الضوابط و المراسلات الصادرة عن البنك المركزي ، على أن تكون مدرجة في ملف جميع إجتماعات مجلس الإدارة.
- إنعقد مجلس الإدارة خلال العام عشرة إجتماعات و برئاسة الأستاذ/ ماجد فهمي رئيس مجلس الأدارة السابق و التشكيل السابق للمجلس و تم إنعقاد جلسة واحدة للمجلس الجديد خلال الربع الأخير من العام بعد إصدار قرار بالتشكيل الحديث لمجلس الإدارة.

(7) لجان مجلس الإدارة

- تدعم لجان مجلس الإدارة كافة مهام المجلس بحيث يتم تحديد مهام كل لجنة و تفويض الصلاحيات الخاصة بها من قبل مجلس الإدارة ، يتم تشكيل اللجان بأغلبية الأعضاء غير التنفيذين لمجلس الإدارة من ذوي الخبرات المطلوبة لكل لجنة

لجنة المراجعة

- تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذين و ذلك وفقاً لتعليمات الحوكمة و قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020.
- وفقاً للمادة (119) من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، يجوز لمجلس الإدارة أن يضم إلى تشكيل لجنة المراجعة عضواً خارجياً من ذوي الخبرة بعد الحصول على موافقة المحافظ على إنضمامه. كما يجب أن تعقد اللجنة إجتماعاً كل ثلاثة أشهر على الأكثر يحضره مراقبا الحسابات ، و لأي من مراقبي الحسابات طلب عقد إجتماع اللجنة إذا ما وجد ذلك ضرورياً.
- من أهم وظائف لجنة المراجعة متابعة أعمال المراجعة الداخلية بالبنك ، و تحديداً فيما يخص سلامة الرقابة الداخلية ، و يقوم رئيس قطاع المراجعة الداخلية بالبنك برفع التقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة و مجلس الإدارة ، ذلك إضافة إلى وظائف لجنة المراجعة كما ورد بالمادة 27 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 88 لسنة 2003.
- يتم دعوة كل من مدير إدارة الإلتزام و رئيس قطاع المراجعة الداخلية و رئيس قطاع الشئون المالية و الموازنة و مراقبي الحسابات للبنك و للجنة أن تستعين بعملها بمن تراه.
- و قد عقدت اللجنة ستة إجتماعات خلال عام 2020.

لجنة المخاطر

- تتكون اللجنة من أربع أعضاء غير تنفيذين بالإضافة إلى عضو تنفيذي ، و يتم دعوة رئيس مجموعة المخاطر بالبنك .
- تقدم اللجنة الإشراف و المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالتعرضات المالية و المستقبلية المحتملة للمخاطر ببنك التنمية الصناعية كما أنها تقوم بإعداد إستراتيجية المخاطر المستقبلية و التى تقوم بتحديد مستوى قبول المخاطر والتحمل ، فضلاً عن تعزيز ثقافة التوعيه للمخاطر في البنك.
- و قد عقدت اللجنة أربعة إجتماعات خلال عام 2020 .

لجنة الحوكمة و الترشيحات

- تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذين وفقا لتعليمات الحوكمة المتبعة ، و يقع على عاتق اللجنة مسئولية مايلي:
  - التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
  - إقتراح ماهو ملائم من تغييرات على سياسة الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة.
  - إعداد تقرير حوكمة للبنك ككل بصفة سنوية .
  - تم مراجعة التقرير السنوي للبنك و بالأخص فيما يتعلق ببنود الإفصاح و غيرها من البنود التي تخص الحوكمة.
  - تم دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على الحوكمة و أخذها في الإعتبار.
  - حفظ و توثيق التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- و قد عقدت اللجنة إجتماعين خلال عام 2020

لجنة المرتبات و المكافآت

- تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذين وفقاً لتعليمات الحوكمة المتبعة الصادرة من البنك المركزى المصرى . و يقع على عاتق اللجنة مسئولية مراجعة أسس توزيع مكافآت على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. و وضع اللائحة العامة لمكافآت وإمتيازات كبار الموظفين التنفيذيين المرتكزة على أساس تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية ذات المدى الطويل. هذا بالإضافة إلى مراجعة سلم الرواتب والإمتيازات الوظيفية الأخرى لموظفي البنك وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة لإعتمادها.
- و إنعقدت اللجنة خلال عام 2020 ثلاث إجتماعات.

فيما يلي جدول متابعة حضور أعضاء المجلس (السابقين) لإجتماعات المجلس و اللجان في الفترة من 2020/1/1 وحتى 2020/9/25

أسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة و الترشيحات	لجنة المرتبات و المكافآت
أ/ ماجد فهمي عطيه	10/10				
أ/ حمدي محمد إسماعيل عزام	10/10		4/4		
د/ عادل مبروك محمد غيطاس	10/10	6/6	4/4	2/2	3/3
د/ ياسر حسين عاصم فوزي	10/10			2/2	3/3
أ/ إيمان توفيق إسماعيل	10/10		4/4		3/3
أ/ دينا أندريا جورج خياط	10/10	6/6	4/4		
أ/ عبد الحليم محمد إبراهيم عمر	10/10	6/6	4/4	2/2	

(8) تقييم أداء المجلس

تماشيا مع تعليمات الحوكمة و أفضل الممارسات الدولية ، قامت إدارة الإلتزام و الحوكمة خلال عام 2020 بالإنتهاء من إعداد نموذج تقييم الأداء لأعضاء مجلس الإدارة ركز التقييم على بعض النقاط منها:-

- التخطيط الإستراتيجي للأداء.
- تنظيم مجلس الإدارة.
- لجان المجلس.
- رقابة مجلس الإدارة على المخاطر.

و ترجع أهمية التقرير لضمان التحسين المستمر لأداء المجلس و إستقلاليته و رفع كفاءة المجلس.

(9) إستقلالية الأعضاء

- وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي في 2011 و قانون البنك المركزي رقم 88 لسنة 2003 وأيضاً قانون البنك المركزي رقم 194 لسنة 2020 و النظام الأساسي بالبنك ، يتألف مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية من أعضاء تنفذيين (عضوين) و غير تنفيذيين (ثلاث أعضاء).

- و إلتزاماً بتعليمات الحوكمة بخصوص مراعاة وجود عضو لتمثيل الأقلية من المساهمين إذا كان إجمالي مساهمتهم يمثل 5% على الأقل من إجمالي المساهمات ، لذلك تم خلال عام 2020 قبول ترشح إثنين لتمثيل الإتحاد العام لنقابات عمال مصر حيث تبلغ إجمالي مساهمة الإتحاد 5.2% ، و لم يتم إستكمال باقي إجراءات الترشح لعضوية مجلس الإدارة بسبب عدم توافر كافة الشروط اللازمة فى المرشحين.

- لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة أية مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي عقد مهم مع بنك التنمية الصناعية أو أي من شركاته التابعة أو أي تضارب جوهري في المصالح.

- لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ،بصفته الشخصية، أن يجمع مع عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة منح إئتمان، أو أن يقوم بأي عمل من أعمال الإدارة أو الإستشارة في أي منهما.

- كما يحظر على بنك التنمية الصناعية تقديم تمويل أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات إئتمانية أو ضمان من أي نوع لرئيس و أعضاء مجلس إداراته و مراقبي حساباته أو زواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية ، أو لأي جهة يكون هؤلاء أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية شركاء أو مساهمين فيها و لهم سيطرة فعلية عليها، أو أعضاء في مجالس إداراتها بصفتهم الشخصية.

- بخصوص ملاحظات تفتيش البنك المركزي عن عام 2019 عن إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة و التي كان مفادها "جمع أحد أعضاء مجلس إدارة البنك غير التنفيذيين (الأستاذة/ إيمان إسماعيل) بين أعمال الرئيس التنفيذى لمجلس إدارة الشركة التابعة (شركة تنمية للتأجير التمويلى) بصفتها ممثل عن البنك وكذا المشاركة فى اللجان الرقابية المنبثقة من مجلس إدارة البنك مثل رئاسة لجنة المخاطر وعضوية لجنة المراجعة" ، خلال عام 2020 تم إستيفاء الملاحظة وبموجب التشكيل الجديد للمجلس أصبحت الأستاذة / إيمان اسماعيل رئيسا تنفيذياً لشركة تنمية للتأجير التمويلي فقط وليست عضواً بمجلس الأدارة او بأياً من اللجان الرقابية.

تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك

- يتولى مجلس الإدارة مسئولية إرساء و مراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك. وترفع للمجلس محاضر الإجتماعات و التقارير التي تحدد الموضوعات الهامة التي تتعلق بكفاية سياسات و إجراءات إدارة المخاطر من خلال لجنة المراجعة و لجنة المخاطر ، بالإضافة إلى التقارير و التوصيات الصادرة من لجنة الحوكمة و الترشيحات و لجنة المرتبات و المكافآت.
- تقع مسؤولية وضع نظام رقابة داخلية فعال و المتابعة اليومية لنظم الرقابة الداخلية على عاتق الإدارة العليا و ذلك تحت إشراف مجلس الإدارة كما يشترك أكثر من عضو في إتخاذ القرارات الهامة للتأكد من موضوعية القرار و تجنب تعارض المصالح.
- هناك فصل بين مهام مسئولي وظائف الرقابة الداخلية للبنك و يتم تنفيذ الأعمال بإستقلالية عن بعضهم البعض، كما أنه يوجد إتصال مباشر بين كلاً من وظائف الرقابة الداخلية و مجلس إدارة البنك و الإدارة العليا.
- هناك تعاون دائم و مساندة بين المراجعيين الداخليين و الخارجيين للبنك و كذلك وظائف الرقابة الداخلية و يتم إستخدام نتائج أعمال إدارات الرقابة الداخلية و تقارير المراجعيين للبنك لتحقيق الإستفادة المثلى و تطوير أعمال البنك.
- **مراقبي الحسابات ببنك التنمية الصناعية:**

- يتولى مراجعة حسابات بنك التنمية الصناعية كلاً من الجهاز المركزي للمحاسبات و مكتب زروق و السلاوي .
- يعد مراقبا حسابات البنك تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية طبقاً لقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، و لمعايير المراجعة المصرية.
- يلتزم مراقب الحسابات بإبلاغ البنك المركزي مباشرة في الحالات الآتية:

1- الوقوف على أي معلومات تؤثر على سلامة الأداء المالي للبنك.
2- قيام الإدارة بأي أنشطة تؤثر على سلامة البنك أو سمعته.
3- وجود تعارض في المصالح أو أي خلل في نظام الرقابة الداخلية.

تشمل إنجازات بنك التنمية الصناعية لتدعيم نظم الرقابة الداخلية بالبنك خلال عام 2020 الآتي:

الإلتزام و الحوكمة:

- إن توافر وظيفة إلتزام قوية لدى بنك التنمية الصناعية يعتبر عاملاً مساعداً في الحفاظ على إطار تنظيمي قوي يحمي السمعة الجيدة للبنك ويساهم في تخفيض تكاليف الأعمال.

- ترتكز إستراتيجية الإلتزام لدى بنك التنمية الصناعية على الإدارة الفعالة لوظيفة الإلتزام، وذلك للتأكد من أن جميع الأعمال تتماشى مع جميع المتطلبات والتعليمات الرقابية ، مما يؤدي إلى المحافظة على سمعة البنك ومصداقيته و على مصالح المساهمين و المودعين و توفير الحماية من العقوبات.

- كما تسهم إدارة الإلتزام ببنك التنمية الصناعية في درأ مخاطر عدم الإلتزام ، و بوجه خاص المخاطر النظامية و مخاطر السمعه و مخاطر العقوبات المالية، و توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية ، و إيجاد الآليات و الأطر التي تكفل مواجهة الجرائم و بوجه خاص مسئولياتها عن مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و المحافظة على القيم و الممارسات المهنية داخل البنك.

- يتم التواصل بين إدارة الإلتزام و الحوكمة وبين كافة إدارات و فروع البنك بصفة يومية ودائمة ، كما يتم الرد على كافة إستفسارات الزملاء في كافة الإدارات و الفروع ، ويتم نشر تعليمات بصفة دورية بأي مستجدات ترد من الجهات الرقابية و أيضا تعليمات تخص أحدث أساليب مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و إجراءات العناية الواجبة بالعملاء.

- في مجال تدريب العاملين و إطلاعهم على أحدث أساليب مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، و بسبب فيروس كورونا و كإجراء إحترازي لمواجهة الفيروس تم تدريب العاملين عبر الإنترنت و تم تدريب 267 موظف بنسبة 37% من موظفي البنك خلال عام 2020.

- في بداية عام 2020 و إلتزاما بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ 25 مايو 2017 تم تعميم سجل التعليمات الرقابية و الذي يشمل كافة القوانين المصرفية و اللوائح التنفيذية و قانون مكافحة غسل الأموال و اللائحة التنفيذية له و دليل التعليمات الرقابية و كافة الخطابات الدورية الصادرة عن البنك المركزي ،و قامت إدارة الإلتزام و الحوكمة بإعداد هذا السجل حتى يكون متاحاً لكافة العاملين بالبنك بما يمكنهم من الرجوع إلى كافة التعليمات الرقابية الخاصة بكل إدارات البنك ، و يتم تحديث هذا السجل بشكل دوري.

- تم خلال عام 2020، مراجعة المنتجات المصرفية والخدمات والسياسات والإجراءات المستحدثة لضمان تطابقها مع المعايير التنظيمية والتعليمات الرقابية والقوانين وما يرتبط بها من جوانب الالتزام.

- تم إعتماد سياسة حقوق العملاء خلال عام 2020 و التي تتبع إدارة الإلتزام و الحوكمة وفقا لتعليمات البنك المركزي ، ويشمل مفهوم حماية حقوق العملاء وجود أسس وقواعد واضحة تحكم العلاقة بين البنك و عملائه في كافة مراحل التعامل، بما يحقق العدالة و الشفافيه و يعزز ممارسات الحوكمة داخل البنك.

- في إطار تفعيل الأحكام المستحدثة في قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، بشأن تنظيم الملكية في رؤوس أموال البنوك و التي من ضمنها المادة رقم (82) يتم متابعة قطاع الإستثمار و المساهمين في الإلتزام بالمادة التي تنص على " تلتزم البنوك بإمساك سجل لحملة الأسهم لما يزيد على (5 %) من رأس المال المصدر للبنك أو من حقوق التصويت أو أي نسبة تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه و تحديثه بصفة دورية "ويلتزم بنك التنمية الصناعية بإخطار البنك المركزي بكل تعديل يطرأ على سجل حملة الأسهم .

- خلال عام 2020 تم مراجعة ميثاق الإلتزام و سياسة الحوكمة و ميثاق سلوك العاملين ،من جانب فريق عمل الإلتزام و الحوكمة ، و ذلك مقارنة بمواد قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020 و ذلك لعرضها على مجلس الإدارة للإعتماد خلال عام 2021.

مجموعة المخاطر

إدارة مخاطر التشغيل:

- بسبب تداعيات فيروس كورونا، تم خلال 2020 البدء في إختبار خطط إستمرارية الأعمال لكافة الإدارات االحيوية بالبنك عن طريق تطبيق مبدأ الإزاحة (Displacement) ، وقد تم إختبار عدد ستة إدارات من الإدارات الحيوية.
- تم متابعة إستحداث سجلات المخاطر وفقا لخطة الأعمال الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل .
- متابعة تحديث مؤشرات المخاطر وفقا لخطة الأعمال.
- تحديث خطط إستمرارية الأعمال للإدارات غير الحيوية وفقا لخطة عمل إدارة مخاطر التشغيل.

إدارة أمن المعلومات:

- يعكس أمن المعلومات درجة أمن وسلامة المعلومات بالبنك، ويعد أمن المعلومات منهجية مستمرة تتبعها عمليات دورية تُمثل مراحل تنفيذ تدفق الأنشطة، وتنطوي دورة التنفيذ على وضع متطلبات أمن المعلومات وتثقيف العاملين بشأن مسئولياتهم بموجب تلك المتطلبات وبناء هياكل الحوكمة لضمان الالتزام الأمثل لضوابط البرنامج ورصد التقدم المرجو منه،

- وتعد المحافظة على امن ، سلامة ، دقة و سرية معلومات البنك من أولويات إدارة امن المعلومات، والتي تعمل على إتباع آخر المستجدات في هذا المجال وبالتالي يتم العمل بالإجراءات الضرورية المناسبة ومنها: تطبيق أنظمة متخصصة و حديثة في مجال الحماية من الفيروسات والتأكد من هوية العملاء قبل السماح لهم بالدخول، وتشفير البيانات المتناقلة لحمايتها ...الخ.

- خلال عام 2020 ، تم إعداد نظام عمل إدارة أمن المعلومات و يهدف هذا النظام إلى توحيد خطوات العمل المتبعة بإدارة امن المعلومات والذى يتم إستخدامه لضمان كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية و تحليل خطوات العمل لإتاحة الفرصة للتطوير ورفع كفاءة الأداء.

- كما تم خلال عام 2020 ، تنفيذ برنامج "التوعية بأمن المعلومات" بأستخدام منصة التعليم الإلكترونى و ذلك وفقاً للخطة التدريبية لعام 2020 لتوعية العاملين بأمن المعلومات.

- تم تعميم تعليمات عن طريق إدارة أمن الملعلومات في أكتوبر 2020، و ذلك بعد رصد مجموعة هجمات إلكترونية عبر البريد الألكتروني موجهة ضد مصرفنا (Targeted Attack) تحمل برنامج ضار و خطير جداً تم تطويره لإستهداف المؤسسات المالية حيث يقوم بفتح وسائل إتصال خفية مع جهات خارجية بغرض تسريب للبيانات وإنتهاك سرية الحسابات.

- تم مراجعة السياسة العامة لأمن المعلومات و تهدف السياسة إلى توفير التوجيه الإداري والدعم لأمن المعلومات وفقا لمتطلبات الأعمال والقوانين ذات الصلة واللوائح المحلية والدولية المعمول بها، و تطبق تلك السياسة الأمنية على موظفي بنك التنمية الصناعية و أنظمته بأنواعها، كما تطبق هذه السياسة على كافة الجهات التى تتعامل مع البنك مثل المتعاقدين والبائعين والعملاء ومواردها إما بالعمل داخل البنك أو مقدمي الخدمة للبنك.و تعد هذه السياسة هي السياسة الرئيسية لإطار إدارة أمن المعلومات التي توفر التوجه العام لأمن المعلومات و البيانات داخل البنك.

- تتماشى هذه السياسة مع معيار إيزو 27001: 2013 (ISO 27001) ولوائح البنك المركزي المصري.

الإدارة العليا و الهيكل التنظيمي

- يتبع بنك التنمية الصناعية أفضل الممارسات في تطبيق الحوكمة و ذلك من خلال فتح كافة قنوات التواصل بين مجلس الإدارة و الإدارة العليا بالبنك حيث يعتبر التعاون بين المجلس و الإدارة العليا من أهم ركائز الحوكمة الفعالة و هناك فصل واضح في الواجبات و المسئوليات في الهيكل التنظيمي للبنك.

- يتحمل المجلس و الإدارة العليا مسئولية وضع و تدعيم المعايير المهنية و الإخلاقية و تعزيز ثقافة الرقابة الداخلية في البنك.

- وفقاً للمادة (121) من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020 ، يلتزم المسئولون الرئيسيون ببنك التنمية الصناعية بممارسة أعمالهم طبقاً للمبادئ الآتية:
  - الإلتزام بأحكام القانون و اللوائح و التعليمات الصادرة بناءً عليه.
  - بذل العناية الواجبة طبقاً للأصول الفنية و المهنية.
  - التعاون مع البنك المركزي بمصداقية و شفافية.
  - إبلاغ البنك المركزي عن أي مخالفات جسيمة بالبنك.
  - التحقق من أن الأعمال الواقعة في نطاق مسئولياتهم تتم بكفاءة و فاعلية طبقاً للقوانين و اللوائح و التعليمات المعمول بها.
  - مراعاة أن يكون تفويض مسئولياتهم لأشخاص يتوافر لديهم الكفاءة و الخبرة و الصلاحية للأعمال المفوضة إليهم، دون إخلاء مسئوليتهم عن تلك الأعمال.
  - بذل العناية الواجبة لحماية مصالح العملاء و معاملتهم بطريقة عادلة.
  - مراعاة الإفصاح و الشفافيه في إتاحة المعلومات اللازمة للعملاء.
  - العمل على منع تعارض المصالح.

- يتمتع أفراد الإدارة العليا في بنك التنمية الصناعية بالخبرة و المعرفة و القدرات المهنية و التي تمكنهم من ممارسة الأعمال و القيادة الجيدة للعاملين.

- تعتبر الإدارة العليا ببنك التنمية الصناعية هي المسئول الأول و الأساسي عن أداء البنك أمام المجلس ، و تتابع الإدارة العليا ، كل في حدود إختصاصاته، أداء مديري إدارات و أقسام البنك فيما يتعلق بأنشطة البنك و عملياته و متابعة مدى إتساقها بإجراءات العمل و السياسات الموضوعة من قبل المجلس.

- **ورد خلال العام 2020 ملاحظات البنك المركزي بشأن الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الصناعية ، و تم الإلتزام بكافة الملاحظات الواردة في يناير 2020 و تم التصحيح وفقا للخطوات التالية:**

1- نقل تبعية إدارة المعلومات الإئتمانية و كذلك ادارة امن المعلومات لتكون إحدى إدارات مجموعة المخاطر.
2- إنشاء وحدة حماية حقوق العملاء على الهيكل الخاص بإدارة الإلتزام و الحوكمة و تكون تبعيتها مباشرة إلى مدير الإلتزام و الحوكمة بناء على تعليمات البنك المركزي الخاصة بتعليمات حماية حقوق العملاء الصادرة في فبراير 2019.

الإفصاح و الشفافيه

- يلتزم البنك بالإفصاح وفقا للقواعد الرقابية الصادرة عن البنك المركزي ، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعًا سنويًا يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية و مراقبي الحسابات و ذلك لإستعراض النتائج المالية.
- يقوم بنك التنمية الصناعية بنشر تقارير الحوكمة السنوية على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك.
- فيما يلي عرض للمعلومات الجوهرية بالنسبة للإفصاح المالي و غير المالي خلال عام 2020:-
  - لم يتم توقيع أي جزاء مادي على بنك التنمية الصناعية خلال عام 2020.
  - بلغت صافي أرباح بنك التنمية الصناعية حوالي 135 مليون جنيه في نهاية عام 2020.

يهتم بنك التنمية الصناعية بإتباع معايير الحوكمة نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها حوكمة الشركات في القطاع المصرفي ، و تبنى مصرفنا منذ نهاية عام 2018 نهج لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. و يأتي بيان هذا النهج من إلتزام مجلس الإدارة بتوضيح خطوات واضحة واجب إتخاذها لبناء إطار عمل للحوكمة، لذلك يقوم بنك التنمية الصناعية بالتقييم الدوري لتعليمات الحوكمة وفقا لتعليمات البنك المركزي و قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد و مايطرأ من تقارير و تعليمات رقابية وذلك لتحسين ممارسات الحوكمة داخل مصرفنا بإستمرار.

و يعتبر بنك التنمية الصناعية تطبيق تعليمات الحوكمة فرصة للإنتشار داخل السوق المصرفي وذلك بسبب ما تدعمه تعليمات الحوكمة من ثقة و شفافيه لكافة أصحاب المصالح مع البنك.

إتخذ بنك التنمية الصناعية خلال فترة 2020 وكما تم توضيحه في هذا التقرير العديد من الإجراءات لتعزيز ممارسات الحوكمة في البنك من خلال إعداد نماذج إستقلالية و تقييم أعضاء مجلس الإدارة وأيضاً مراجعة ميثاق الإلتزام و سياسة الحوكمة و ميثاق سلوك العاملين و كذلك تدعيم أطر الرقابة الداخلية و أيضا فتح قنوات الإتصال مع مراقبي الحسابات.

و يواصل بنك التنمية الصناعية في تحسين ممارسات الحوكمة داخل البنك و نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين تطبيقا للتعليمات و تماشيا مع أفضل الممارسات الدولية لتطبيقات الحوكمة.

تم إعداد هذا التقرير إقرارا و إلتزاما من بنك التنمية الصناعية بإتباع كافة تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي في أغسطس 2011 و أيضاً كافة التعليمات و الخطابات الدورية اللاحقة لها بشأن تطبيق الحوكمة داخل البنوك.

مدير الإلتزام و الحوكمة

أحمد فتحى

رئيس مجلس الأدارة

غادة البيلى